الأمم المتحدة

A/77/7/Add.17

الجمعية العامة

Distr.: General
12 November 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

التقرير الثامن عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن استخدام سلطة الالتزام وطلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/77/513). ويحدد الأمين العام في تقريره التقدم القضائي ال ذي أحرزته الدوائر الاستثنائية، ويقدم توقعات بشأن الاستخدام المرتقب لسلطة الالتزام المعتمدة لعام 2022، ويلتمس موافقة الجمعية العامة على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي في الدوائر قدرها 400 010 4 دولار لعام 2023. وقد تلقت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، معلومات وإيضاحات إضافية، واختتمت بردود خطية وردت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

2 - وقد أنشئت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا عملا بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا، الذي دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل 2005. وتتألف الدوائر الاستثنائية من عنصرين وطني ودولي على حد سواء، يتم تمويلهما بشكل منفصل. وحكومة كمبوديا مسؤولة عن مرتبات ومكافآت القضاة الكمبوديين والموظفين المحليين، في حين تموَّل مرتبات ومكافآت القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي والموظفين الذين تعينهم الأمم المتحدة من التبرعات.

3 - ونتيجة للنقص في التبرعات، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، كتدبير استثنائي، بالدخول في التزامات لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي لأول مرة في عام 2014. ولم تستخدم تلك الأموال، ولكن منذ ذلك الحين، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات للعنصر الدولي كل

181122 171122 22-25586 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عام (12,1 مليون دولار لعام 2015، و 12,1 مليون دولار لعام 2016، و 11 مليون دولار لعام 2017، و 8 ملايين دولار لعام 2018، و 7,5 ملايين دولار لعام 2019، و 7 ملايين دولار كل عام في الأعوام 2020 و 2021 و 2022). وفيما يتعلق بعام 2023، يسعى الأمين العام للحصول على موافقة الجمعية العامة على إعانة مالية للعنصر الدولي قدرها 400 010 4 دولار.

ثانيا - أنشطة الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

النشاط القضائي

4 - ترد في الفقرات 6 إلى 16 من تقرير الأمين العام الأنشطة التي اضطلعت بها الدوائر الاستثنائية في الآونة الأخيرة. ويرد أدناه موجز للأنشطة القضائية:

(أ) القضية 001، ضد كاينغ غيك إيف، المدعو "دوتش": توفي المدعى عليه في 2 أيلول/سبتمبر 2020 بينما كان يقضي حكما بالسجن المؤبد في سجن مقاطعة كاندال في كمبوديا؛

(ب) القضية 002، ضد نون تشيا، وإينغ ساري، وخيو سامفان، وإينغ ثيريث: تبين أن المدعى عليها إينغ تيريث غير مؤهلة من الناحية الطبية للمثول أمام القضاء وظلت تحت الإشراف القضائي حتى وفاتها في آب/أغسطس 2015. وأُنهيت جميع الإجراءات القانونية ضد إينغ ساري على أثر وفاته في عام 2013. وفُصلت التهم الموجهة في القضية 002 إلى قضيتين ووزعت تحت الرقمين 01/002 و 02/002، بحيث تكون لكل منهما محاكمة مستقلة ويصدر في كل منهما حكم مستقل. وقد ركّزت القضية 01/002 على مزاعم متعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متصلة بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه (المرحلة الأولى) ومن المناطق الأخرى بعدئذ (المرحلة الثانية)، وبمزاعم متعلقة بإعدام جنود سابقين من جنود جمهورية الخمير في تول بو شري. وشملت القضية 02/002 تُهما تتعلق بالإبادة الجماعية ضد أقلية التشام المسلمة والأقلية الفيتنامية، والزواج القسري والاغتصاب، ومعاملة البوذيين، واستهداف المسؤولين السابقين في جمهورية الخمير، إضافة إلى مزاعم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في أربعة مراكز أمنية (بما في ذلك مركز إس-21) في إطار عمليات تطهير داخلية، وثلاثة مواقع عمل، ومجموعة من تعاونيات العمل، وهو ما مجموعه 11 سيناريو من سيناريوهات الجرائم؛

(ج) القضية 01/002 ضد نون تشيا وخيو سامبان: أصدرت دائرة المحكمة العليا حكما في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 أيدت فيه حكم السجن المؤبد الصادر بحق نون تشيا وخيو سامفان لارتكابهما جرائم ضد الإنسانية. وفي القضية 02/002، ضد نفس المدعى عليهما، صدر حكم بالإدانة في آذار/مارس 2019 مع عقوبة السجن المؤبد. وقد توفي نون تشيا في آب/أغسطس 2019. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، نطقت دائرة المحكمة العليا حكمها بشأن دعاوى الاستئناف في القضية 02/002، مؤكدة الإدانة الصادرة عن الدائرة الابتدائية بحق خيو سامفان بارتكاب الإبادة الجماعية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف برمتها، وأيدت جميع أحكام الإدانة الصادرة باستثناء إدانتين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وستنتهي دائرة المحكمة العليا من دعاوى الاستئناف المتعلقة بقضية خيو سامفان لدى إصدار الحكم الكتابي، الذي من المتوقع أن يصدر بحلول نهاية عام 2022؛

(د) القضية 003 ضد مياس موث: في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان أمرين منفصلين بإغلاق التحقيق. ووجه قاضي التحقيق المشارك الدولي لائحة اتهامات إلى مياس

موث بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم محلية. وردّ قاضي التحقيق المشارك الوطني الدعوى في القضية لانعدام الاختصاص الشخصي. وفي نيسان/أبريل 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أمري الإغلاق، وأعلنت فيها بالإجماع أن إصدار قاضيَيْ التحقيق المشاركَين لأمري الإغلاق المتضاربين كان غير قانوني، وأنه لم تتوافر في الدائرة الأغلبية المطلوبة للتوصل إلى اتخاذ قرار ذي استدلال مشترك بشأن الأسس الموضوعية، وهو أربعة أصوات مؤيدة. وفي حزيران/يونيه 2021، قدم محامو مياس موث إلى الدائرة التمهيدية التماسا بإنهاء القضية وختمها وأرشفتها، في حين طلب المدعي العام المشارك الدولي إلى الدائرة أن تختتم المرحلة التمهيدية للمحاكمة بتأكيد توجيه لائحة الاتهامات إلى مياس موث وأن تأمر بإحالته للمحاكمة. وفي أيلول/سبتمبر 2021، خلصت الدائرة التمهيدية إلى عدم مقبولية كل من طلبِ إنهاء وأرشفة القضية 003 المقدم من المحامِين المشاركين عن مياس موث وطلبِ اعتماد قرار اتهام مياس موث المقدم من المدعي العام المشارك الدولي. وقدم المحامون المشاركون عن مياس موث والمدعي العام الدولي المشارك تظلّمَين بشأن ذلك إلى دائرة المحكمة العليا في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، رفضت دائرة المحكمة العليا طلب المدعي العام المشارك الدولي، موضحةً أن القضية 003 قد أُنهيت في ظل عدم وجود لائحة اتهام نهائية وقابلة للإنفاذ. وفي وقت لاحق، قام قاضيا التحقيق المشاركان بختم وأرشفة القضية 003، واختُتمت بذلك الإجراءات القضائية في القضية؛

(هـ) القضية 004 المرفوعة على إيم تشايم وآو آن ويم تيث: فُصلت القضية 004 إلى ثلاث قضايا، بحيث يكون لكل متهم قضية، وذلك على النحو التالي:

'1' في القضية 01/004 المرفوعة على إيم تشايم، وجد قاضيا التحقيق المشاركان أن المدعى عليها لا تخضع للاختصاص الشخصي للدوائر الاستثنائية وأصدرا أمرا بإغلاق ورد الدعوى في عام 2017. وفي حزيران/يونيه 2018، أكدت الدائرة التمهيدية قرار رد الدعوى، وبذلك اختتمت الإجراءات القضائية في القضية؛

'2' في القضية 02/004 المرفوعة على آو آن، أنهت دائرة المحكمة العليا القضية في آب/أغسطس 2020. وقضت دائرة المحكمة العليا ببطلان كلّ من أمرَي إغلاق التحقيق الصادرَين بشكل منفصل، بعد أن خلصت الدائرة التمهيدية بالإجماع إلى أن إصدارهما من قبل قاضيَي التحقيق المشاركَين كان غير قانوني؛

'3' في القضية 03/004 المرفوعة على يم تيث، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان أمرين منفصلين بإغلاق بالتحقيق في حزيران/يونيه 2019. ووجه قاضي التحقيق المشارك الدولي لائحة اتهامات إلى يم تيث بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم محلية. وردّ قاضي التحقيق المشارك الوطني الدعوى في القضية لانعدام الاختصاص الشخصي. وفي 17 أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أمرَي الإغلاق، وأعلنت فيها بالإجماع أن إصدار قاضيَيْ التحقيق المشاركَين لأمري الإغلاق المتضاربين كان غير قانوني، وأنه لم تتوافر في الدائرة الأغلبية المطلوبة للتوصل إلى اتخاذ قرار ذي استدلال مشترك بشأن الأسس الموضوعية، وهو أربعة أصوات مؤيدة. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قدم المدعي العام المشارك الدولي إلى دائرة المحكمة العليا التماسا يطلب فيه إحالة القضية

004 إلى المحاكمة. ورفضت دائرة المحكمة العليا الالتماس، موضحةً أن الدعوى في القضية 004 قد أُنهيت في ظل عدم وجود لائحة اتهام نهائية وقابلة للإنفاذ. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، قام قاضيا التحقيق المشاركان بختم وأرشفة القضية 004، واختُتمت بذلك الإجراءات القضائية في القضية.

5 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية إصدار دائرة المحكمة العليا لأحكام في قضيتين في عام 2021، لم يتناول بموجبها قاضيا التحقيق المشاركان الإطار القانوني للدوائر الاستثنائية بشكل كافٍ، مما أدى إلى إنهاء الإجراءات القضائية. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء التأخيرات الحاصلة في إنجاز التقاضي وما يترتب على ذلك من آثار مالية، وتكرر تأكيد طلباتها السابقة للتعجيل بإنجاز القضايا (انظر A/76/7/Add.12، الفقرة 9، و A/75/7/Add.19، الفقرة 12، و A/74/7/Add.16، الفقرة 12).**

خطة الإنجاز

6 - يقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن خطة الإنجاز في الفقرات من 17 إلى 20 من تقريره. وقد واصلت الدوائر الاستثنائية إحراز تقدم في جميع القضايا المتبقية. واكتملت الإجراءات القضائية في القضيتين 003 و 004. وفي القضية 02/002، عقدت دائرة المحكمة العليا جلسات لسماع دعاوى الاستئناف لمدة أربعة أيام، من 16 إلى 19 آب/أغسطس 2021، ونطقت بحكمها في دعاوى الاستئناف في 22 أيلول/سبتمبر 2022. ومن المتوقع الانتهاء من دعاوى الاستئناف في تلك القضية في الربع الأخير من عام 2022 لدى صدور الحكم الكتابي.

7 - ويشير الأمين العام إلى أن الدوائر الاستثنائية ستبدأ مرحلة تصريف أعمالها المتبقية في عام 2023 لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات، تمشيا مع الإضافة إلى الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا. وقد أُبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا قررتا، أثناء المفاوضات بشأن الإضافة، إنشاء عملية تقيّم الأطرافُ في إطارِها نطاقَ وحجم المهام المتبقية التي يتعين القيام بها، بغية تحديد مدى الحاجة إلى بعضها لضمان أن يظل حجم الدوائر متناسبا مع مهامها. واتفق الطرفان على أن فترة أولية مدتها ثلاث سنوات مناسبة لإجراء هذا التقييم. وستحدَّد مدة المهام المتبقية حسب نطاقها وحجمها والجداول الزمنية للمهام الرئيسية، مثل الإشراف على إنفاذ الأحكام، وإمكانية تلقي طلبات لتنقيح الأحكام، وحفظ وإدارة المحفوظات لضمان إمكانية الوصول إليها على أوسع نطاق ممكن، على سبيل المثال.

8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن محفوظات الدوائر الاستثنائية ستوضع خلال فترة تصريف الأعمال المتبقية في مستودع مجهز خصيصا في مبانيها الجديدة المتبقية، على النحو المتفق عليه بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا. وستكون المحفوظات موجودة في وسط بنوم بنه، مما يجعلها متاحة بسهولة للعموم خلال ساعات العمل. وستتاح للجميع إمكانية دخول مباني الدوائر المخصصة لتصريف الأعمال المتبقية والقيام بحرية باستخدام المواد المتاحة للعموم في مناطق محددة في الموقع. وتتألف محفوظات الدوائر من ثلاثة عناصر، جميعها متاحة للعموم، رهنا بالتصنيفات القضائية، على النحو التالي:

(أ) يتألف المستودع الورقي من المجموعة الأصلية والمادية لجميع الوثائق القضائية المودعة أمام الدوائر الاستثنائية أو الصادرة عنها منذ إنشائها. وستتولى وحدة السجلات والمحفوظات التابعة للدوائر إدارة وصول الجمهور إلى السجلات المطبوعة، وذلك من خلال نقطة دخول معينة في المباني المخصصة لتصريف الأعمال المتبقية؛

(ب) يشمل المستودع السمعي البصري جميع التسجيلات السمعية البصرية للإجراءات المرفوعة أمام الدوائر الاستثنائية. ويُدار وصول الجمهور إلى السجلات السمعية البصرية بنفس الطريقة التي تتم بها إدارة المستودع الورقي؛

(ج) يتكون الأرشيف الرقمي من نسخ إلكترونية للمستودعات الورقية والسمعية البصرية. ويمكن الاطلاع على المواد المصنفة قضائيا على أنها "متاحة للعموم" في الموقع الشبكي للدوائر الاستثنائية. وستتاح للجمهور في مباني تصريف الأعمال المتبقية التسهيلاتُ اللازمة (من قبيل أجهزة الكمبيوتر المكتبية والأجهزة اللوحية) للوصول إلى الموقع الشبكي وقاعدة البيانات القضائية.

9 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الدوائر الاستثنائية في طور دخول المرحلة المتبقية بفترة تقييم أولية مدتها ثلاث سنوات. وتشدد اللجنة على أن أي اتفاقات بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا ينبغي أن تراعي الحالة المالية الصعبة التي يواجهها العنصر الدولي للدوائر من حيث التبرعات. وينبغي إطلاع جميع الدول الأعضاء على أي آثار مالية ناجمة عن هذه الاتفاقات بالنسبة للعنصر الدولي للدوائر. وتأمل اللجنة في أن يشمل تقييم الوظائف والمهام المتبقية دور كل من العنصرين الدولي والوطني، بغية تعزيز دور العنصر الوطني. وتشجع اللجنة الدوائر على اغتنام هذه الفرصة للسعي إلى إغلاق منظم لجميع الأنشطة القضائية، والحفاظ بنشاط على إرث الدوائر، وتعزيز تولي زمام الأمور على المستوى الوطني. وتَعتبر اللجنة أن محفوظات الدوائر عنصر مهم من عناصر القانون الدولي الإنساني، وأنه تنبغي مواصلة بذل جميع الجهود لضمان إمكانية وصول عموم الجمهور إليها. وتأمل اللجنة في أن تقدم الجمعية العامة مزيدا من الإيضاحات بشأن مدة فترة التقييم في وقت نظرها في هذا التقرير، وأن تدرج نتائج هذا التقييم في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين عن استخدام سلطة الالتزام.**

ثالثا - الحالة المالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

التبرعات

10 - يقدم الأمين العام في الفقرات من 23 إلى 27 من تقريره معلومات مستكملة عن الأنشطة الرئيسية المتعلقة بجمع الأموال. ويشير إلى أن التبرعات للعنصر الدولي استمرت في الانخفاض، حيث تراجعت من 17,7 مليون دولار في عام 2015 (65 في المائة من الميزانية المعتمدة لعام 2015) إلى 13,1 مليون دولار في عام 2016 (51 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 9,4 ملايين دولار في عام 2017 (30 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 8,4 ملايين دولار في عام 2018 (47 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 6,2 ملايين دولار في عام 2019 (39 في المائة من الميزانية)، و 4,4 ملايين دولار في عام 2020 (38 في المائة من الميزانية المعتمدة)؛ وواصلت الانخفاض إلى 3,6 ملايين دولار في عام 2021 (28 في المائة من الميزانية المعتمدة). وبالنسبة لعام 2022، تقدر مستويات التبرعات بنحو 3,5 ملايين

دولار (41 في المائة من الميزانية المعتمدة). وقد أبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه أثناء إعداد الميزانية المقترحة لعام 2023، واصلت الأمانة العامة وآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر التشاور مع الجهات المانحة على أساس ثنائي من أجل جمع الأموال. وقد أدت هذه الجهود إلى نظر حكومة ألمانيا في تقديم 000 250 يورو سنويا، للسنوات الثلاث الأولى من المهام المتبقية. وقد أدرج المبلغ المخصص للسنة الأولى في تقرير الأمين العام لعام 2023 بوصفه تعهدا متوقعا.

11 - **وترحب اللجنة الاستشارية بالمساهمة المقدمة من حكومة ألمانيا للمهام المتبقية. وتلاحظ اللجنة الانخفاض المطرد في مستويات التبرعات من 65 في المائة من الميزانية المعتمدة في عام 2015 إلى 41 في المائة من الميزانية المعتمدة في عام 2022، وتكرر تأكيد ضرورة الاستمرار في بذل جهود مكثّفة من أجل جمع التبرعات للتعجيل بإنجاز المهام المنوطة بالدوائر الاستثنائية، وذلك بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة، وتشجيع أعضاء مجموعة الجهات المانحة الرئيسية ومجموعة الدول المهتمة على مواصلة جهودها المالية (انظر أيضا A/76/7/Add.12، الفقرة 12، و A/74/7/Add.16، الفقرة 25، و A/73/448، الفقرة 25).**

12 - ويلاحظ الأمين العام أنه وفقا للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية، تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن سداد تكاليف دعم العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، بينما تتحمل حكومة كمبوديا المسؤولية عن سداد تكاليف العنصر الوطني، بما في ذلك مرتبات الموظفين الوطنيين ومصروفات المرافق والخدمات في الدوائر (A/77/513، الفقرة 22). **وتحيط اللجنة الاستشارية علما مع التقدير بالمساهمات المتواصلة التي تقدمها حكومة كمبوديا (انظر A/76/7/Add.12، الفقرة 13).**

استخدام سلطة الالتزام

13 - أذنت الجمعية العامة للأمين العام في قرارها 253/75 ألف بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 000 000 7 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في عام 2021. واعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ إجمالي النفقات 900 306 10 دولار، غطتها التبرعات والإيرادات الأخرى (500 624 3 دولار) والموارد المستمدة من الإعانة (400 682 6 دولار).

14 - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام في قرارها 246/76 ألف بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 000 000 7 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في عام 2022. وقد أبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن النفقات بلغت 600 110 6 دولار (72 في المائة) في 30 أيلول/سبتمبر 2022. ويقدر مجموع نفقات الدوائر الاستثنائية في نهاية عام 2022 بمبلغ 100 441 8 دولار. وتعتزم الدوائر تغطية النفقات باستخدام التبرعات المعلنة والمساهمات والإيرادات الأخرى المرتقبة (400 496 3 دولار) واستخدام مبلغ قدره 700 944 4 دولار من سلطة الالتزام (A/77/513، الفقرة 31).

15 - وقد زُوِّدت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بجدول يبين الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل في 30 أيلول/سبتمبر 2022، والمتوقعة في الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر المرفق). **وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يُردَّ إلى الدول الأعضاء، وفي أقرب وقت ممكن، أي رصيد حر لعام 2022 (انظر أيضا A/76/7/Add.12، الفقرة 16).**

تدابير تحقيق الوفورات في التكاليف

16 - يشير الأمين العام أيضا إلى أن تدابير تحقيق الوفورات في التكاليف التي اتخذت في السنوات السابقة لتحقيق تجنب التكاليف بالنسبة للعنصر الدولي تواصلت خلال عام 2022، عن طريق التنسيق المستمر مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (انظر A/77/513، المرفق الأول). وقد أبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن اللجنة تعمل كجهة مقدمة للخدمات لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وذلك من خلال مذكرة تفاهم تغطي تعيين الأفراد وإدارة الموظفين الدوليين والوطنيين، وكشوف المرتبات، وغير الموظفين (الاستشارات وإدارة فرادى المتعاقدين)، وخدمات إسداء المشورة للموظفين، والسلوك والانضباط، وخدمات المشتريات، وخدمات السفر، والحسابات المستحقة الدفع، والاتصال بشأن المسائل الأمنية في نظام أوموجا وما يتصل بذلك من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتيح هذا الترتيب تجنب الاحتفاظ بموظفين إداريين داخليين لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، ويوفر ميزة فيما يتعلق بوفورات الحجم، لأن اللجنة تقدم خدمات التوظيف لعدة كيانات تابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، أدى نطاق مذكرة التفاهم إلى تخفيض قدره تسع وظائف إدارية في عامي 2022 و 2023، مع تجنب للتكاليف ذات الصلة يقدر بمبلغ 484 827 دولارا (انظر الجدول 1). ويتم التفاوض سنويا على الرسوم المتعلقة بخدمات اللجنة، والمبلغ الذي تم التفاوض عليه هو 284 329 دولارا لعام 2022. ويجري التفاوض حاليا على الرسوم لعام 2023. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتنفيذ تدابير تحقيق الوفورات في التكاليف وتأمل في أن يتم تقديم معلومات مستكملة في التقرير المقبل. ونظرا للصعوبات التمويلية المستمرة التي يواجهها العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية، تكرر اللجنة تأكيدها ضرورة مضاعفة الجهود المتعلقة بكفاءة التكاليف في إطار المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر (انظر A/76/7Add.12، الفقرة 17).**

الجدول 1

إلغاء الوظائف المتصل بمذكرة التفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفترة 2022-2023

(دولارات الولايات المتحدة)

الوظيفة	*الرتبة*	*عدد الموظفين*	*الشهر الذي ألغيت فيه*	*التكاليف القياسية للمرتبات لعام 2023*
1 - رئيس قسم الميزانية والمالية	ف-4	1	كانون الثاني/يناير 2022	216 365
2 - مساعد مالي	الرتبة المحلية	1	كانون الثاني/يناير 2022	52 263
3 - مساعد للموارد البشرية	الرتبة المحلية	1	كانون الثاني/يناير 2022	52 263
4 - مساعد للموارد البشرية	الرتبة المحلية	1	كانون الثاني/يناير 2022	52 263
المجموع الفرعي				**373 154**
5 - رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ف-4	1	كانون الثاني/يناير 2023	216 365
6 - مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الرتبة المحلية	1	كانون الثاني/يناير 2023	52 263
7 - موظف معاون للموارد البشرية	موظف وطني - باء	1	كانون الثاني/يناير 2023	81 176

الوظيفة	الرتبة	عدد الموظفين	الشهر الذي ألغيت فيه	التكاليف القياسية للمرتبات لعام 2023
8 - مساعد لشؤون المشتريات	الرتبة المحلية	1	كانون الثاني/يناير 2023	52 263
9 - كبير مساعدين لشؤون السفر	الرتبة المحلية	1	كانون الثاني/يناير 2023	52 263
المجموع الفرعي				**454 330**
المجموع				**827 484**

رابعا - الاحتياجات وطلب الإعانة لعام 2023

الاحتياجات من الميزانية

17 - يشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 تبلغ 600 528 4 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 500 912 3 دولار (أو 46,4 في المائة) مقارنة بالنفقات المتوقعة البالغة 100 441 8 دولار لعام 2022 (A/77/513، الجدول 2). ويقدم مرفق هذا التقرير سردا للأداء المالي للمكوّن الدولي للدوائر الاستثنائية للفترتين 2021 و 2022 حتى تاريخه ومقارنة بالاحتياجات المقدرة لعام 2023.

18 - وستغطي الموارد المقترحة المتصلة بالوظائف البالغة 500 494 1 دولار، والتي تمثل انخفاضا قدره 000 308 2 دولار (أو 60,7 في المائة) مقارنة بالنفقات المقدرة البالغة 500 802 3 دولار لعام 2022، تكاليف استمرار 11 وظيفة (1 مد-1، و 2 ف-4، و 1 ف-3، و 1 من الخدمة الميدانية، و 3 موظفين فنيين وطنيين، و 3 من الرتبة المحلية (المرجع نفسه، الفقرة 35 والجدول 3).

19 - وعملا بالمادة 1 من الإضافة إلى الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا، نُقل جميع القضاة الدوليين، باستثناء قضاة دائرة المحكمة العليا، من كمبوديا، وأصبحوا يعملون عن بعد ويتقاضون أجورا على أساس تناسبي عن أي عمل يؤدونه (المرجع نفسه، الفقرة 43). وتقدر الاحتياجات من الموارد للمكتبين القضائيين بمبلغ 800 957 دولار، مما يدل على انخفاض قدره 400 314 1 دولار (أو 57,8 في المائة) (معلومات تكميلية، الجدول الأول).

20 - وتبلغ الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف 100 034 3 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 500 604 1 دولار (أو 34,6 في المائة) مقارنة بالنفقات المتوقعة لعام 2022. ويعكس النقصان العام في ضوء النفقات المتوقعة الانخفاضات تحت بند التعويضات الممنوحة لغير الموظفين (500 590 دولار)، والاستشاريين والخبراء (900 311 دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (400 295 دولار)، والخدمات التعاقدية (300 293 دولار)، (A/77/513، الجدول 2).

21 - وفيما يتعلق بملاك الموظفين، يشير الأمين العام إلى حدوث تخفيض قدره 42 وظيفة عن مستوى التوظيف المعتمد في عام 2022 (المرجع نفسه، الجدول 3). وقد أبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه من بين الوظائف الـ 11 المحتفظ بها للمهام المتبقية في عام 2023، هناك 5 وظائف دولية وست وظائف وطنية. وهذا التوازن مطلوب لضمان الحد الأدنى من المهارات المطلوبة لدى القوة العاملة في آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر. وتشمل الوظائف الدولية الخمس نائب مدير للشؤون الإدارية (مد-1)؛ وموظفا لإدارة البرامج (ف-4)؛ وكاتبا قضائيا لدائرة المحكمة

العليا (ف-4)، وهو الموظف القضائي الوحيد الذي يعمل كجهة تنسيق بشأن جميع المسائل القضائية؛ وموظفا لإدارة المعلومات (ف-3) يرأس وحدة السجلات والمحفوظات وهو مسؤول عن مجموع سجلات الدوائر الاستثنائية؛ ورئيسا للأمن والسلامة (من فئة الخدمة الميدانية) مطلوبا بموجب اتفاق تكميلي بوصفه من مسؤولية الأمم المتحدة. وتشمل الوظائف الوطنية الست موظفا لشؤون المالية والميزانية (موظف فني وطني)؛ ومساعدا ماليا (من الرتبة المحلية) لتنسيق جميع المسائل المالية مع اللجنة وتولي مسائل الميزانية؛ ومساعدين لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الرتبة المحلية) لإدارة وتشغيل كامل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الدوائر الاستثنائية، بما في ذلك قواعد البيانات القضائية وجميع المنصات الرقمية؛ وموظفا إداريا (موظف فني وطني) لتولي جميع المسائل المتعلقة بحماية الشهود والضحايا؛ وموظفا معاونا لشؤون الإعلام (موظف فني وطني). وقد أبلغت اللجنة بأن جميع الموظفين يعملون بدوام كامل وهم موجودون في مركز العمل.

22 - وأبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الحاجة إلى الإبقاء على كل من الوظيفتين مد-1 و ف-4 للعنصر الدولي في مكتب مدير الشؤون الإدارية تعزى إلى الفصل بين الواجبات التي تتطلبها قواعد الموارد البشرية والقواعد المالية، التي تنص على ما لا يقل عن اثنين من موظفي الإدارة. ويتولى نائب مدير للشؤون الإدارية (مد-1) تنسيق جميع أنشطة المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المسائل الإدارية، والوفود المالية، والتوجيه التشغيلي، وجمع الأموال مع البعثات الدبلوماسية، وإقامة التواصل بين سلطات البلد المضيف وكيانات الأمم المتحدة في المقر. ويدعم موظف إدارة البرامج (ف-4) نائب مدير الشؤون الإدارية في جميع أنشطة الإدارة المتصلة بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، والتي لولا ذلك كانت ستتطلب موظفين مستقلين للدعم، مثل تسوية المنازعات، والعمل المكتبي المتصل بالتوظيف، والإبلاغ المالي والإبلاغ عن المنح، والاتصال باللجنة بشأن تقديمها الخدمات.

23 - ويشير الأمين العام إلى أنه يقترح إنشاء وظيفة جديدة لموظف معاون لشؤون الإعلام (موظف فني وطني) في إطار العنصر الدولي. وقد أبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن هذه الوظيفة مطلوبة عملا بالمادة 2 (1) من الإضافة إلى الاتفاق، التي تقتضي أن تقوم الدوائر الاستثنائية بتعميم المعلومات على الجمهور والمادة 3 من الإضافة التي تقضي بأن تكون محفوظات الدوائر الاستثنائية متاحة للجمهور، داخل كمبوديا وخارجها. وسيكون الموظف المعاون لشؤون الإعلام مسؤولا أيضا عن كفالة القيام بطريقة مجدية بإيصال المعلومات المتعلقة بالدوائر الاستثنائية الموجهة إلى عامة الجمهور، ولا سيما الجمهور المحلي، إلى غير المدربين تدريبا قانونيا. وستكون هذه الوظيفة بمثابة مركز لتحديثات الموقع الإلكتروني للدوائر ومنصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك ما يتعلق بالوثائق القضائية التي رفعت عنها السرية حديثا، وستكفل أيضا التسخير الفعال للمجموعة الكاملة من قواعد البيانات القضائية، وذلك على سبيل المثال من خلال التعرف الضوئي على الحروف بلغة الخمير، من أجل تبسيط إمكانية تصفح المحتوى وتحسين إمكانية البحث للمستخدمين غير المهرة. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الدوائر في طور الانتقال إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، ومن ثم فهي تعتقد أنه ستكون هناك حاجة إلى زيادة تولي زمام الأمور على المستوى الوطني خلال هذه الفترة الحرجة. وتأمل اللجنة في أن يولى الاعتبار الواجب لإدراج وظيفة موظف معاون لشؤون الإعلام (موظف فني وطني) في إطار العنصر الوطني.**

24 - وقد أبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الموارد المتصلة بالسفر تظهر زيادة طفيفة قدرها 000 16 دولار، تعزى إلى السفر الداخلي من أجل دعم الضحايا. وأبلغت اللجنة أيضا، لدى استفسارها، بأن الموارد المدرجة تحت بند الاستشاريين والخبراء (200 385 دولار) تتصل بالدفاع ودعم الضحايا في القضية 02/002. وكما ذكر في الفقرة 4 (ج) أعلاه، تم الانتهاء من الإجراءات ومن المتوقع صدور الحكم الكتابي بحلول نهاية عام 2022.

25 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الميزانية المقترحة لعام 2023 قد أقرتها مجموعة المانحين الرئيسيين وهي معروضة حاليا على اللجنة التوجيهية، المؤلفة من أعضاء مجموعة المانحين الرئيسيين وحكومة كمبوديا، للمضي في إقرارها. وستقدَّم الميزانية، بعد إقرارها من جانب اللجنة التوجيهية كما هو متوقع في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، إلى مجموعة الدول المهتمة، التي تتألف من أعضاء اللجنة التوجيهية، بالإضافة إلى 18 دولة عضوا إضافية للموافقة النهائية عليها. واستنادا إلى الجدول الزمني الحالي، من المتوقع الحصول على موافقة مجموعة الدول المهتمة بحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر 2022. **ومع مراعاة التطورات الختامية في الإجراءات القضائية، فإن اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة تماما بالمستوى المطلوب من الموارد في عام 2023 لتغطية التكاليف التشغيلية، ولا سيما بالنظر إلى انتقال الدوائر إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية.**

طلب الإعانة

26 - يشير الأمين العام إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة لجمع الأموال، ورد القليل من التبرعات للسنة المالية 2023، واحتمالُ التعهد بتقديم المزيد من التبرعات ضئيل. وبناء على ذلك، يلتمس الأمين العام موافقة الجمعية العامة على إعانة مقدمة من الميزانية العادية بمبلغ 400 010 4 دولار، مقابل ميزانية مقترحة قدرها 600 528 4 دولار، ومع مراعاة التبرعات المقدرة البالغة 200 518 دولار، وذلك لتغطية الاحتياجات الرئيسية للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية (A/77/513، الفقرتان 37 و 51 (أ) إلى (هـ)).

27 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن سلطة الالتزام اعتُمدت كآلية مؤقتة، وتذكّر بأنّ الجمعية العامة كانت قد قررت إنشاء الدوائر الاستثنائية على أساس التمويل الطوعي واعتبرت الإعانات المالية بمثابة تدابير استثنائية تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي بالدوائر الاستثنائية (انظر على سبيل المثال القرار 253/75 ألف، الجزء 20، الفقرة 11). وترى اللجنة أن تخصيص الإعانة المالية سيبطل الغرض من قرار الاعتماد بالأساس على التبرعات لتمويل الدوائر الاستثنائية، وسيشكل حافزا للقعود عن تقديم أي تبرعات محتملة. ولذلك، ترى اللجنة أن الإعانة المالية المقدّمة إلى الدوائر الاستثنائية ينبغي أن تظل بمثابة سلطة التزام (انظر أيضا A/76/7/Add.12، الفقرة 25).**

خامسا - مسائل أخرى

التزامات نهاية الخدمة

28 - يشير الأمين العام إلى أن التزامات نهاية الخدمة للموظفين في العنصر الدولي ستبلغ 777 311 دولارا (A/77/513، الفقرة 40). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الإغلاق المنظم للدوائر الاستثنائية سيتطلب اتفاقا بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا. وفي سيناريو لم تعد فيه الأمم المتحدة في

وضع يمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا والإضافة إلى هذا الاتفاق ويتعين عليها الانسحاب من الدوائر الاستئنائية، يلزم ثلاثة أشهر من العمل لإنهاء العمل القضائي الجاري، ويلزم ثلاثة أشهر عمل إضافية للتصفية التشغيلية، بما في ذلك تأمين الوثائق، والتصرف في جميع الأصول، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، وإنهاء خدمة جميع الأفراد ونقلهم. وتقدر التكلفة ذات الصلة بمبلغ 2,2 مليون دولار، بما في ذلك التزامات نهاية الخدمة بمبلغ 777 311 دولارا.

29 - **وبما أن الجمعية العامة قد قرّرت إنشاء الدوائر الاستئنائية على أساس التمويل الطوعي، فإنّ اللجنة الاستشارية لا تزال ترى أنّ الأمر يعود إلى الجمعية لكي تحدد، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، المصدر والطريقة المناسبين لتمويل التزامات نهاية الخدمة بالنسبة للقضاة وللموظفين (انظر A/76/7/Add.12، الفقرة 28، و A/75/7/Add.19، الفقرة 29، و A/74/7/Add.16، الفقرة 27).**

أجور كل من القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك

30 - يشير الأمين العام إلى أن أجور القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك قد حددت على أساس المرتب الصافي لموظفي الأمم المتحدة برتبة مد-2، كنتيجة للاستعراض الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 246/76 ألف (A/77/513، الفقرتان 42 و 43). وأبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن دائرة المحكمة العليا يعمل لديها ثلاثة قضاة دوليين، اثنان منهم يعملان في الموقع وواحد يعمل عن بعد بسبب ظروف شخصية. وسيتم نقل القاضيين الدوليين اللذين يعملان في الموقع مع الانتهاء من أعمال إعادة التصنيف والتخفيض اللاحق للعمليات في نيسان/أبريل 2023. ومن المتوقع أن يعمل عن بُعد القاضي الوحيد غير الموجود في الموقع لما مجموعه ثلاثة أشهر عمل. ويعمل المدعي العام المشارك عن بعد ويتقاضى أجرا تناسبيا، ومن المتوقع أن يبلغ عبء العمل المدفوع الأجر في عام 2023 ما مجموعه ثلاثة أشهر عمل. ويتصل العمل المتوقع لدائرة المحكمة العليا بإعادة تصنيف وثائق ملفات القضايا التي سيتم الانتهاء منها بحلول نهاية الربع الأول من عام 2023، مما يتطلب 11 أشهر عمل لثلاثة قضاة دوليين. وقد أبلِغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن المعدل اليومي التناسبي للقضاة الدوليين والمدعين العامين المشاركين هو 635 دولارا، مقارنة بالمعدل اليومي البالغ 657 دولارا لوظيفة من الرتبة مد-2 عند النقطة الوسطى من الدرجات (الدرجة الخامسة). وترد في الجدول 2 الرسوم اليومية المنقحة للقضاة الدوليين والمدعي العام المشارك. وقد حُددت الرسوم اليومية للعمل بدوام جزئي عن طريق التوزيع التناسبي للأجر السنوي على أساس 261 يوم عمل في السنة (أي 21,75 يوم عمل في الشهر)، وهو عدد موحد لأيام العمل لأغراض التوزيع النسبي لاستحقاقات الموظفين في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

الجدول 2

المعدل اليومي المنقح للقضاة الدوليين والمدعي العام المشارك

	مستوى الراتب الأساسي الصافي (بدولارات الولايات المتحدة)	*تسوية مقر العمل (النسبة المئوية)*	*عدد أيام العمل*	*السعر اليومي التناسبي (بدولارات الولايات المتحدة)*
المعدل اليومي المنقح على النحو الذي أقرته مجموعة المانحين الرئيسيين	مد-2، الدرجة الرابعة، المعدل السنوي لعام 2022: 511 121	كمبوديا، متوسط 12 شهرا لعام 2021: 36,5	261	635
السعر اليومي استنادا إلى النقطة الوسطى من درجات الرتبة مد-2	مد-2، الدرجة الخامسة، المعدل السنوي لعام 2022: 794 123	كمبوديا، تشرين الأول/أكتوبر 2022: 38,5	261	657

علاقات التفاعل التشغيلية والمتعلقة بالميزانية والشؤون المالية مع آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر

31 - يشير الأمين العام إلى أن الجهود الرامية إلى إيجاد كيان واحد في الأمانة العامة يتولى الإشراف على علاقات التفاعل التشغيلية والمتعلقة بالميزانية والشؤون المالية مع آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر لا تزال جارية، ونتائجها محدودة. ويشير الأمين العام إلى أن مكتب الشؤون القانونية وإدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومكتب المراقب المالي تواصل تقديم التوجيه والمساعدة إلى آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، بشأن المسائل التشغيلية والإدارية (المرجع نفسه، الفقرتان 44 و 45). وقد أبلِغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أنشئت كمشروع للمساعدة التقنية، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل مهامها تقديم الدعم الإداري والتقني للعنصر الدولي. ويقتصر دور مكتب الشؤون القانونية على تقديم الدعم القانوني، وليس لدى المكتب ولاية للاضطلاع بالمهام ذات الطابع الإداري التي تؤديها حاليا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر. وأبلِغت اللجنة بأن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ستعمل في عام 2023 عن كثب مع آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر لتحديد وضمان إمكانية تنفيذ العمليات الإدارية والسماح بالانتقال السلس إلى آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر في عام 2024. **وتذكّر اللجنة الاستشارية بطلب الجمعية العامة (انظر القرار 246/76 ألف، الجزء الثاني عشر، الفقرة 8) إلى الأمين العام أن يعرض جدوى وخيارات وجود كيان واحد من الأمانة العامة يشرف على علاقات التفاعل مع المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمرِ، وذلك فيما يتعلق بالعمليات والميزانية والشؤون المالية. وتأمل اللجنة في أن تُقدَّم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها في دورتها الثامنة والسبعين.**

سادسا - الخلاصة والتوصيات

32 - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الدوائر الاستثنائية ستبدأ مرحلة تصريف أعمالها المتبقية في عام 2023 لفترة أولية، يفترض خلالها تقييم نطاق مرحلة تصريف الأعمال المتبقية وحجمها وجداولها الزمنية. وتأمل اللجنة في أن يراعي هذا التقييم الفوائد الناجمة عن الانتقال نحو زيادة تولي زمام الأمور على المستوى الوطني. وتلاحظ اللجنة مرة أخرى سوء حالة التمويل في الدوائر الاستثنائية، واستمرار الصعوبات المالية والاعتماد المتزايد على سلطة الالتزام التي تأذن بها الجمعية العامة. وتذكِّر اللجنة بقرارات الجمعية العامة 274/69 ألف و 248/70 ألف و 272/71 ألف و 262/72 ألف و 279/73 ألف و 263/74 و 253/75 ألف و 246/76 ألف، التي شجّعت فيها الجمعيةُ جميع الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم الطوعي لكل من العنصرين الدولي والوطني بالدوائر الاستثنائية.

33 - وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية مرة أخرى أنه بعد إصدار عشرة طلبات متتالية للحصول على إعانات مالية لدعم العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، لم تعد هذه الممارسة فعلا ذات طابع استثنائي. ومع ذلك، تواصل اللجنة التشديد على ضرورة أن تظلّ التبرعات مصدرا رئيسيا لتمويل الدوائر الاستثنائية وعلى بذل المزيد من الجهود لتجنّب الاعتماد المستمر على الإعانات المالية.

34 - لذا، تُعيد اللجنة الاستشارية التأكيد على أنها ترى أنّ اتخاذ قرار بتخصيص اعتماد لميزانية العنصر الدولي لعام 2023 من شأنه أن يقوض الطابع الطوعي لترتيبات التمويل الحالية وما يتصل بها من جهود في مجال جمع الأموال. مع ذلك، بسبب النقص المتوقع في تمويل العنصر الدولي في عام 2023 وبالنظر إلى الطبيعة غير المضمونة للالتزامات وللتبرعات المعلنة غير المسددة وإلى ضرورة الحرص على استمرار أعمال الدوائر الاستثنائية، توصي اللجنة بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 000 409 3 دولار من أجل تكملة التبرعات المالية المقدّمة للعنصر الدولي خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وذلك كآلية مؤقتة تحل محل تخصيص الاعتمادات. ويعكس ذلك تخفيضا بنسبة 15 في المائة عن الإعانة المطلوبة البالغة 400 010 4 دولار.

35 - وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أن الاستخدام النهائي لسلطة الالتزام سيتوقف على تلقي تبرعات من الجهات المانحة وهي تواصل التأكيد على أن توصياتها تقوم على ما يلي:

(أ) أن يشارك الأمين العام في جميع الجهود الرامية إلى زيادة مستوى التبرعات؛

(ب) ردّ أي أموال قدّمتها الأمم المتحدة من الميزانية العادية إلى الدوائر الاستثنائية عن عام 2023 في حال استلام تبرعات تزيد عن الاحتياجات المتبقية للدوائر الاستثنائية لتلك الفترة؛

(ج) اتّخاذ التدابير الملائمة لتحقيق الوفورات وأوجه الكفاءة التشغيلية في الدوائر الاستثنائية؛

(د) بذل الدوائر الاستثنائية جميع الجهود للسعي إلى إغلاق منظم لجميع الأنشطة القضائية، والحفاظ بنشاط على إرث الدوائر، وتعزيز تولي زمام الأمور على المستوى الوطني؛

(هـ) وضع ترتيبات الرصد والإبلاغ الملائمة لكفالة صرف الأموال تدريجيا إلى الدوائر الاستثنائية استنادا إلى وضعها النقدي الشهري؛

(و) استمرار الأمين العام في بذل جهوده في الحرص على التقيد بشروط الاتفاق المبرَم بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا.

المرفق

الموارد المالية للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

(آلاف دولارات الولايات المتحدة)

	(1)	*(2)*	*(3)*	*(4)*	*(5)=(3)+(4)*	نمو الموارد		*(8)=(2)+(6)*
	النفقات الفعلية للعام 2021	*الميزانية المنقحة للعام 2022*	*نفقات كانون الثاني/يناير – أيلول/سبتمبر 2022*	*النفقات المقدرة لتشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*النفقات المقدرة لكانون الثاني/يناير – كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*(6) المبلغ*	*(7)=(6)/(2) النسبة المئوية*	*الاحتياجات المقدرة لعام 2023[أ]*
النفقات/الاحتياجات								
المكتبان القضائيان	4 458,7	2 272,2	1 625,0	647,2	2 272,2	(1 314,4)	(57,8)	957,8
قسما الدفاع ودعم الضحايا	1 452,6	317,4	197,1	120,3	317,4	302,9	95,4	620,3
مكتب الشؤون الإدارية	4 395,6	5 851,5	4 288,5	1 563,0	5 851,5	(2 901,0)	(49,6)	2 950,5
المجموع الفرعي	**10 306,9**	**8 441,1**	**6 110,6**	**2 330,5**	**8 441,1**	**(3 912,5)**	**(46,4)**	**4 528,6**
الأموال المتاحة								
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	3 624,5	–	3 496,4	–	3 496,4	–	–	–
الرصيد غير المنفق في العام السابق	–	–	–	–	–	–	–	–
التبرعات المعلنة المرتقبة	–	–	–	–	–	–	–	518,2
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به[ب]	6 682,4	–	7 000,0	(2 055,3)	4 944,7	–	–	–
المجموع الفرعي	**10 306,9**	**–**	**10 496,4**	**(2 055,3)**	**8 441,1**	**–**	**–**	**518,2**
الفائض/(العجز)	**–**	**–**	**4 385,8**	**(4 385,8)**	**–**	**–**	**–**	**(4 010,4)**

(أ) الأرقام المنقحة لميزانية عام 2022 وأرقام الميزانية لعام 2023 هي رهن باستعراض مجموعة الدول المهتمة لها وموافقتها عليها.

(ب) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2021 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021. وسيُبلَّغ عن النفقات النهائية لعام 2022 ومبلغ الإعانة المالية المستخدم ذي الصلة في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية البرنامجية لعام 2022.